المقدمة: تعتبر جريمة التهريب ظاهرة عالمية تمس بالحياة إلقتصادية و االجتماعية و الثقافية لمختلف المجتمعات مهما كان النظام إلقتصادي الذي تقوم عليه, سواء كان اقتصاد موجه أو اقتصاد حر, كما تعد هذه الجريمة من أخطر الجرائم ألن آثارها تنعكس سلبا على االقتصاد الوطني و على الصحة العمومية. حيث يتعلق أألمر بتهريب المخدرات إلى تهريب مقادير هامة من العملة الوطنية و العملة أألجنبية إلى تهريب أألسلحة. و يعرف التهريب تطور مستمر في الطرق و الوسائل المستعملة من طرف المهربين التي يصعب على رجال الجمارك اكتشافهـــــا, و للحد من هذا النوع من الجرائم فإن إدارة الجمارك تضطلع بعدة مهام أساسية و خاصة في المناطق الحدودية لتصدي مختلف أشكال التهريب. الذي يجب أن يساير تطور أعمال التهريب. رقم 10-98 المؤرخ في 1998/08/22 الذي عدل بموجب أألمر رقم 05-05 المؤرخ في 2005/07/25 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 . وكذلك بموجب أألمر رقم 06-05 المؤرخ في 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب و الذي يعتبر قانون خاص قائم بذاته خارج عن قانون الجمارك, و يالحظ على هذا أألمر أن التشريع الج ازئري الوحيد مقارنة بالتشريعات المقارنة مثل م التهريب في قانون التشريع خاص خارج عن قانون الجمارك، و الذي ازد المنازعات الجمركية خصوصية، في فصل قمع أعمال التهريب عن قانون الجمارك.

Summarized by © lakhasly.com